العمالة الأجنبية في العراق وأثرها على الأمن القومي – تحديات وحلول

Foreign labor in Iraq and its impact on national security – challenges and solutions

م.د. عقيل حمدان عباس الربيعي
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
Dr .Aqeel Hamdan Abbas Al-Rubaie
Centre for Arabic & International Studies
Mustansiriyah University
Aqeelhamdan@uomustansiriyah.ed.iq

الملخص:-

تعتبر العمالة الأجنبية في العراق قضية مهمة وتحظى باهتمام كبير من قبل الحكومة والشعب العراقي. حيث أن العمالة الأجنبية تؤثر بشكل كبير على الأمن القومي للعراق، وتحدياتها تؤثر على استقرار البلاد. في هذا البحث، سنقوم بدراسة العمالة الأجنبية في العراق وأثرها على الأمن القومي، وكذلك سنقوم بتحليل التحديات والحلول التي يمكن أن تساعد في حل هذه القضية وتبين العمالة الأجنبية غير الشرعية من أهم القضايا التي تؤثر بشكل عميق على مختلف جوانب المجتمع والاقتصاد وهي العمالة الاجنبيه غير الشرعية في العراق وقد تعني العمالة غير الشرعية وجود أفراد يعملون في بلد ما دون الحصول على التصاريح والتأشيرات القانونية اللازمة، بمعزل عن علم الحكومة مما يخلق تحديات معقدة تتطلب حلولاً فعالة في العراق، حيث يواجه الاقتصاد والمجتمع العديد من التحديات والمخاطر تبرز تأثيرات العمالة غير الشرعية في البلد كعامل معقد يزيد من تعقيد المشهد الاقتصادي والاجتماعي. وقد تتمثل أهمية الدراسة تأثيرات العمالة غير الشرعية في العراق في فهم كيفية تأثيرها على سوق العمل والاقتصاد بصوره عامة ، ويبدو أهم التحديات الاقتصادية والاجتماعية، وأثرها على الأمن الوطني. من خلال تحليل هذه التأثيرات، يمكننا الوصول إلى رؤية أوضح حول كيفية التعامل مع هذه القضية بفعالية وضمان تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة للبلد. وتعد السمات الرئيسية للعمالة الأجنبية غير الشرعية. هو الدخول غير القانوني: من خلال دخول هؤلاء الأفراد إلى

البلد عبر وسائل غير قانونية، مثل التسلل عبر الحدود أو البقاء في البلد بصوره غير شرعيه وهذا بحد ذاته خلاف للقانون العراقي.

Abstract:-

Foreign labor in Iraq is an important issue and receives great attention from the Iraqi government and people. Foreign labor greatly affects Iraq's national security, and its challenges affect the stability of the country. In this research, we will study foreign labor in Iraq and its impact on national security, as well as analyze the challenges and solutions that can help solve this issue. Illegal foreign labor is one of the most important issues that deeply affects various aspects of society and the economy. Illegal labor may mean the presence of individuals working in a country without obtaining the necessary legal permits and visas, without the knowledge of the government, which creates complex challenges that require effective solutions in Iraq, where the economy and society face many challenges and risks. The effects of illegal labor in the country emerge as a complex factor that increases the complexity of the economic and social scene. The importance of studying the effects of illegal labor in Iraq may lie in understanding how it affects the labor market and the economy in general, and the most important economic and social challenges appear, and their impact on national security. By analyzing these effects, we can reach a clearer vision on how to deal with this issue effectively and ensure stability and sustainable development for the country. The main features of illegal foreign labor are: illegal entry: these individuals enter the country through illegal means, such as sneaking across the border or staying in the country illegally, which in itself is against Iraqi law .

المقدمة :-

تشكل العمالة الأجنبية في العراق ظاهرة متزايدة في السنوات الأخيرة، حيث ارتبطت بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البلاد بعد عام ٢٠٠٣. ومع ازدياد الاعتماد على العمالة الوافدة في قطاعات مختلفة مثل البناء، الخدمات، والزراعة، برزت العديد من التحديات التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الأمن القومي. فبينما تسهم هذه العمالة في

المؤتمر الخامس عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
العدد ٨

تلبية الاحتياجات الاقتصادية، فإنها في الوقت ذاته تثير تساؤلات حول تأثيراتها الاجتماعية، الاقتصادية، والأمنية. إن تدفق العمالة الأجنبية دون تنظيم دقيق قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة بين القوى العاملة المحلية، كما قد يشكل ضغطًا على البنية التحتية والخدمات العامة. بالإضافة إلى ذلك، فإن وجود أعداد كبيرة من العمالة الوافدة قد يفتح المجال أمام تحديات أمنية مثل انتشار الجريمة المنظمة، الاتجار بالبشر، وتسرب عناصر غير قانونية إلى داخل البلاد. لذلك، فإن معالجة هذه الظاهرة يتطلب وضع سياسات حكومية متكاملة تعتمد على تنظيم سوق العمل، حماية حقوق العمال، وضمان الأمن المجتمعي. يناقش هذا البحث تأثير العمالة الأجنبية على الأمن القومي في العراق، مع تسليط الضوء على أبرز التحديات، واستعراض الحلول الممكنة لتحقيق توازن بين الحاجة الاقتصادية ومتطلبات الأمن والاستقرار الوطني.

أولا:- أهمية البحث .

دراسة تأثير العمالة الأجنبية على الأمن القومي تساعد في تقديم حلول مناسبة لضبط سوق العمل وضمان الاستقرار الداخلي وتسليط الضوء على انعكاسات الأمن القومي العراقي والتحديات الاقتصادية وضمان الاستقرار المجتمعي في العراق من خلال سن قوانين وتشريعات تضمن الحق الأول في تشغيل الأيدي العاملة في العراق .

ثانياً:- إشكالية البحث .

يشهد العراق تزايدًا ملحوظًا في أعداد العمالة الأجنبية نتيجة الحاجة إلى الأيدي العاملة في بعض القطاعات الاقتصادية، إلا أن هذا التدفق غير المنظم يثير العديد من التحديات التي تؤثر على الأمن القومي. وتتمثل الإشكالية في كيفية تأثير العمالة الأجنبية على الأمن الاقتصادي والاجتماعي، ومدى ارتباطها بارتفاع معدلات البطالة، وانتشار الظواهر السلبية كالجريمة المنظمة والعمالة غير الشرعية، وما هي الحلول الممكنة لضمان الاستفادة من العمالة الأجنبية دون الإضرار بالأمن الوطني **ثالثاً:-**

فرضية البحث .

إن زيادة تدفق العمالة الأجنبية إلى العراق دون تنظيم دقيق وإطار قانوني واضح، يساهم في تفاقم التحديات الأمنية والاجتماعية، مما يؤثر سلبًا على الأمن القومي، في حين أن وضع

سياسات تنظيمية فعالة وآليات رقابية يمكن أن يسهم في تحقيق التوازن بين تلبية الاحتياجات الاقتصادية وضمان الأمن الوطني.

رابعاً:- هدف البحث .

تحديد واقع العمالة الأجنبية في العراق دراسة تأثيرها على الأمن القومي العراقي اقتراح حلول وتوصيات للحد من التحديات المرتبطة بالعمالة الأجنبية .

خامساً:- منهجية البحث .

استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل البيانات والإحصائيات، بالإضافة إلى المنهج الاستقرائي لدراسة التحديات والحلول .

سادساً:- هيكلية البحث .

ينقسم البحث إلى محورين رئيسيين الأول هو الإطار النظري والمفاهيمي للعمالة الأجنبية في العراق أما المحور الثاني فتناولنا فيه التشريعات والقوانين والإجراءات الوقائية والعلاجية الخاصة بالعمالة الاجنبيه في العراق وقد ركز البحث على أهم التوصيات والخاتمة .

المحور الأول :- الإطار النظري والمفاهيمي للعمالة الأجنبية في العراق .

١- مفهوم العمالة الاجنبيه العمالة الوافدة : تشمل الأفراد الذين يدخلون العراق ذكوراً كانوا أو إناثاً بقصد العمل سواء ارتبطوا بعقد عمل قبل دخولهم إلى العراق أو بعد دخولهم، وسواء كان دخولهم إلى العراق أو بقائهم فيه مشروعا أو غير مشروع وفقا لقانون الإقامة او هم الأشخاص الذين يعملون لمصلحة صاحب العمل وتحت إدارته وإشرافه وان كانوا بعيدين عن نظرة او قريبين مقابل اجر يومي او شهري . [١]

٢- تعريف العمالة الاجنبيه : هي ظاهرة هجرة مؤقتة أو استقرار دائم ببلد غير مسقط رأس العامل، لغرض الاشتغال بالبلد المستضيف. ويُقصد بها الانتقال لأجل العمل بدولة أخرى،

[١] . علياء إسماعيل عبيد و منتهى زهير محسن : العمالة الأجنبية في العراق : الآثار والتحديات والإجراءات الوقائية ، وزارة التخطيط ، دائرة التنمية البشرية ، دائرة السياسيات الاقتصادية والمالية ، بحث منشور ، ص٥ .

المؤتمر الخامس عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
العدد ٨

بخلاف مصطلحات متقاربة مثل العمالة الوافدة والتي قد تعني الهجرة للعمل داخل القطر الواحد، أو الهجرة بشكل عام والتي قد تكون للجوء سياسي أو لأسباب إنسانية . [١]

٣- العوامل التي تؤدي إلى استقدام العمالة الاجنبيه في العراق : من أهم العوامل التي دعت إلى استقدام العمالة الوافدة إلى العراق و التي دعت العراق بمؤسساته الحكومية والأهلية إلى الاستغناء عن الأيدي العاملة العراقية واستخدام الأيدي العاملة الأجنبية وهي كالآتي:- [٢]

أ- انخفاض أجور العمالة الأجنبية : يعد تدني أجور العاملين الوافدين إلى العراق من أهم أسباب ألرئيسية في استقدامهم فضلا عن سوء الأوضاع الاقتصادية وانتشار البطالة في الدول المصدرة لهذه العمالة .لذلك كان العراق مصدر جذب لهذه الجنسيات المختلفة للعمل فيه لارتفاع الأجور بالنسبة لهم وتوفر فرص العمل وارتفاع مستوى الخدمات فلو كانت أجورهم عالية لتردد الكثير في استقدامهم وبخاصة في المهن التي يمكن أن نطلق عليها الكمالية مثل الخدم والسائقين والمربيات وغيرها واقتصار الاستقدام على المهن والحرف الدقيقة التي يحتاجها البلد ولا يوجد من يشغلها .

ب- ضعف مهارة العمالة المحلية : أن عزوف الشباب عن الالتحاق بالتعليم الفني والمهني أي الفئات الوسطية واندفاعهم إلى الدراسة الأكاديمية طلبا للشهادة الجامعية للوجاهة الاجتماعية من أهم أسباب الاعتماد على العمالة الأجنبية فالشاب العراقي لا يتقبل أي عمل يعرض عليه او العزوف عن العمل. وهذا شجع على استيراد العمالة الأجنبية بشخصيته الاتكالية وعدم تقديره وإدراكه للعمل. فالشباب ينظرون نظرة دونية لبعض الأعمال التي تمارسها العمالة الأجنبية الوافدة ويرفضون الالتحاق بالمهن والإعمال اليدوية التي تتطلب مجهودا جسمانيا ويفضلون البحث عن وظيفة حكومية في القطاع العام حتى وان أتت بعد فترة قد تطول فلو كان التعليم التقني والتدريب المهني قادر على توفير الكفاءات البشرية المهنية الوسطية والتقنية اللازمة بأعداد جيدة لخطط التنمية في البلاد لما كان هناك حاجة لاستقدام أعداد كبيرة من العمالة الأجنبية . لكن المشكلة تكمن في عزوف الشباب الطموح عن الالتحاق بالكليات والمعاهد التقنية و المهنية .

[١] . نبيل جعفر عبد الرضا ، العمالة الأجنبية في العراق ، الحوار المتمدن ، العدد ٦٠٧٦ ، ٢٠١٧ .

[٢] . ينظر في : أنوار محمد هادي : الضوابط القانونية للعمالة الأجنبية في القطاع النفطي ، مجلة الدراسات القانونية التطبيقية ، كلية القانون ، جامعة البصرة ، المجلد ٢ ، العدد ٢ .

ج- ارتفاع مستوى دخل الفرد أصبح متوسط دخل الفرد العراقي واحدا من أعلى متوسطات الدخول في العالم ، لقد صاحب ارتفاع الدخول هذه تغييرا كبيرا في العادات الاستهلاكية المعيشية وأصبحت العائلة تستعين بخادمة أجنبية لتحل محل ربة البيت في تربية الأطفال وتدبير شؤون المنزل .

د- خروج المرأة للعمل او الدارسة بعد عام ٢٠٠٣ أصبحت المرأة أكثر طموحا من ذي قبل فقد زادت رغبتها في تطوير نفسها فخرجت إلى العمل او لإكمال دراستها الأولية او العليا او للمشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية في البلاد عبر منظمات المجتمع المدني وغيرها من المؤسسات الحكومية ، كل هذا أدى إلى الاعتماد المتزايد على الخدم والمربيات وغيرها .

هـ- عدم تطوير القطاع الخاص من خلال الثورة التكنلوجيه وتطور المكننه الحديثة .

ز- عدم دعم الشباب بالقروض الميسرة في فتح مشاريع صغيره ممكن أن تطور الصناعات البسيطة .

٤- مفهوم الأمن القومي : تكمن ماهية الأمن القومي في منعة الدولة ضد أي تهديدات أو مخاطر و مجتمعية وتعمل على حماية مصالحها الحيوية على المستويين الداخلي والخارجي، والدفاع عن نسقها القيمى، بما يحفظ هويتها، وتحقيق أهدافها الشاملة بأبعادها ومجالاتها السياسية، التنموية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية، والأيديولوجية، والبيئية والمعلوماتية ومستوياتها المتعددة، بما يدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي بالإضافة لسيادتها على ربوعها برًا، وبحرًا، وجوًا، وفضاءً، بما يحفظ أمنها وأمانها وبقائها وقضية الأمن القومي لها من الأهمية بمكانة لدى دول العالم قاطبة؛ فلا أمن ولا أمان ولا تنمية ولا استقرار ولا نجاح في العلاقات الخارجية والمحافظة على المجتمع بعيدًا عن تحقيق غايات الأمن القومي للدولة برغم ما قد تمتلكه من مقومات مادية أوً ثروات بشرية أو موقع استراتيجي وكذلك خزين نفطي هائل حيث إن الأمن القومي يعمل بشكل متواز على تأمين كيان الدولة بصورة منظمة ومتسقة تحقق السياج الأمني ضد المخاطر وتأمين المصالح داخليًا وخارجيًا، وهو ما يسهم في تهيئة المناخ الداعم للتنمية الاقتصادية من خلال الاستقرار ومن ثم يحقق الرضا المجتمعي واستقراره المنشود. ويعتمد الأمن القومي العراقي على إستراتيجية حيث قامت على قراءة المشهد العالمي وتغيراته الجارفة في شتى المجالات، وفى مقدمتها ما طرأ على النسق القيمي لكثير من الشعوب

والمجتمعات؛ فساعدت على حد الصراع وتنوع آلياته ومن ثم حرصت الدولة العراقية ممثلة في قيادتها الرشيدة على أن تتمسك بالقيم المجتمعية العراقية الأصلية التي تؤدى لحالة من التماسك والترابط والتضافر والتلاحم أثناء مواجهة التحديات والأزمات في الأيدي العاملة والمساعي الراغبة للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي المنشود . [١]

تعريف الأمن القومي : يتم تعريف الأمن القومي على أنه الحماية من الهجوم الخارجي، وبالتالي فقد تم النظر إليه بشكل أساسي على أنه يعني دفاعات عسكرية في مواجهة تهديدات عسكرية. وقد ثبت أن هذه الرؤية ضيقة جيداً، فالأمن القومي يتضمن ما هو أكثر من تجهيز قوات مسلحة واستخدامها.[٢] وكذلك الحماية المجتمعية من التدخل الخارجي بالاضافه إلى الحماية على الاقتصاد العراقي واستثماراته داخل وخارج العراق من التهديدات الخارجية وهناك عدة أبعاد للأمن القومي العراقي :- [٣]

١: البعد السياسي: ويتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة داخل وخارج البلاد ويتعلق البعد الداخلي بتماسك الجبهة الداخلية للبلد وبالسلم الاجتماعي وتماسك الوحدة الوطنية. أما البعد الخارجي فيتصل بتقدير أطماع الدول العظمى والكبرى والقوى الإقليمية في أراضي الدولة ومواردها وحدودها،ومدى تطابق أو تعارض مصالحها مع الدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا،وتحكمه مجموعة من المبادئ الإستراتيجية التي تحدد أولويات| ومكونات هذا البعد، في إطار السياسة الداخلية،والتعرف على الاتجاهات والقيم والأفكار المسيطرة على الحياة السياسية في الدولة، وتعدد الأحزاب (أو الجماعات) السياسية وقوتها وتنظيماتها، ومدى قوة جماعات المصالح أو مراكز القوى، وتأثيرها في الطوائف والنقابات والتنظيمات الشعبية المختلفة،

---

١ . **حسن الشامي : الأمن القومي : المفهوم والأنواع والاستراتيجيات والتهديدات ، مقال منشور ، صحيفة الحوار المتمدن الالكترونية ، العدد ٧٥١٨ ، ٢٠٢٣/٢/١٠**

٢ . حسن الشامي : نفس المصدر .

٣ . سعد عبيد علوان و رياض فاضل محمد : الأمن الوطني : دراسة نظرية في الأبعاد والأهداف والمرتكزات ، مجلة المعهد ، العدد ١٥ ، ٢٠٢٣ ، ص١١٦-١١٩ .

وللمزيد ينظر في جامعة بغداد ، (٢٠١٩) ، دراسة حول أثر العمالة الأجنبية على الأمن القومي في العراق .

والتعرف على الأهداف المعلنة، واستنتاج الأهداف غير المعلنة من خلال تحليل السياسيات السابقة والمتبعة، وأثرها على أسلوب صنع واتخاذ القرار في الدولة.

٢- البعد الاقتصادي: ويمثل البعد الاقتصادي، القوي ركيزة مهمة وحيوية للقوة العسكرية. وبتأمين الاكتفاء الذاتي من الاحتياجات، وتحويل الصناعات الحربية، لتأمين المعدات والأسلحة اللازمة للقوة العسكرية، وتدبير المال اللازم لشراء ما ينقص من السوق الخارجي، مما يقوى من تلك القوة. وتعود القوتان الاقتصادية والعسكرية) بالفائدة على القوة السياسية إيجابياً. حيث يعتمد العراق على الثروه النفطية من خلال الاقتصاد الريعي ويشكل امن الطاقة من أهم أولويات الأمن القومي ،وبذلك، تتصاعد قدرة الدولة نتيجة مساندة كل قوة للأخرى، بالاستفادة من الإمكانات الكبيرة للقوة الاقتصادية. والعكس صحيح.وتوصف القوة الاقتصادية بأنها من المتغيرات، مما يمكن معه بناؤها وتنميتها إطرادياً، دون نظر إلى المقومات الأساسية من المصادر الطبيعية وليس خافيا أيضا أن العراق قبل ٢٠٠٣ كان دولة تطبق النظام المركزي الذي يشغل فيه القطاع العام دورا محوريا في النشاط الاقتصادي، وبعد التغيير الذي حدث في العراق عقب العام ٢٠٠٣ واحتلاله من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وما رافق ذلك من تغيرات سياسية بدت ملامح التغير الاقتصادي واعتماد الحكومة العراقيه على نهج التحول نحو اقتصاد السوق والتحول نحو القطاع الخاص من خلال جملة مرتكزات اقتصادية وهي عبارة عن إجراءات إصلاحية التي تمر بمرحلة انتقالية، ومن بين أبرز القرارات هي(قرار تعليق الرسوم الجمركية، قرار الإستراتيجية الضريبية، قانون الاستثمار الأجنبي، قانون المصارف، قرار خصخصة المشاريع الحكومية باستثناء القطاع النفطي) ، والاختلالات الهيكلية الداخلية.وللحديث عن واقع الاقتصاد العراقي في هذه الفترة أو ما يعرف بعقد المرحلة الانتقالية يتم ذلك من خلال الاختلالات الهيكلية الداخلية والخارجية ، وتتجلى في المؤشرات الآتية: نمو الناتج المحلي الإجمالي،مسارات معدلات التضخم معدلات البطالة عجز الموازنة العامة للدولة نمو الناتج المحلي الإجمالي ففي عام ٢٠٠٣ انخفضت معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي بسبب الحرب وسيادة حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي ووجود فراغ سياسي في العراق . [١]

[١] . سلام منعم مشعل ، التنظيم القانوني لعمل العمال الأجانب في ضوء قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ .

٣- البعد الاجتماعي: يعد الإنسان هو العامل المؤثر في الأمن القومي فهو القوة الفاعلة، لأن الاقتصادي هو إنسان وكذلك السياسي والمعلم والجندي والمزارع، حيث يكون المطلوب حسن إعداد المواطن ليؤمن ذاته في صحته وعقله وأخلاقياته وتقاليده (تراثه) ، ويهدف هذا إلى إيجاد حالة استقرار للمجتمع وإلى تماسك نسيجه مع توازن العوامل السكانية والاجتماعية، كما يجب الأخذ بعين الإعتبار الشخصية المميزة للمجتمع وميراثه الحضاري وعاداته وتقاليده ، لقد أصبح الأمن القومي قضية كبرى وهاجسا بات يشغل المجتمع الإنساني المعاصر ويطغى على اهتماماته، فالدول اليوم تتخذ ترتيبات وإجراءات ظاهرة وخفية وتخصص من أجل ذلك موارد ضخمة وجهودا وطاقات هائلة، لذا نجد أن البعد الاجتماعي من أكثر الأبعاد الأمنية تأثرا بمصادر التهديد في المجالين الدفاعي والخارجي وعلى المستويين الرئيسي والثانوي. ويمثل البعد الاجتماعي البعد الأساسي للأمن القومي ، حيث تدور دراساته حول المواطن لأن العامل البشري يشكل عصب الأبعاد الأمنية الأخرى، فهم السياسيون والاقتصاديون والمقاتلون والشعب بكل طوائفه ومهنه، كما أنهم المخططون والمنفذون والمستفيدون أو المتضررون. وتقوم أسس الدراسة للبعد الاجتماعي على الإجابة عن عدة تساؤلات عن حقيقة المجتمع وهي في الوقت نفسه تكشف عوامل التهديد وتحدد درجته وأسبابه ومدى إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين (مادية ومعنوية)، ودرجة تحقيق العدالة الاجتماعية (التفاوت الاجتماعي) بين طبقات المجتمع، وتوفر الخدمات الأساسية وحصول الأفراد على حقوقهم والالتزام المنضبط في الحياة اليومية من قبل الشعب .

المحور الثاني :- التشريعات والقوانين والإجراءات الوقائية والعلاجية الخاصة بالعمالة الاجنبيه في العراق .

بما الدول قد منحت الأجنبي حق الدخول والإقامة على أرضها لوقت محدد لأغراض متعددة ومن ضمنها ممارسة العمل على إقليم الدولة، فقد وضع المشرع العراقي جملة من الاعتبارات المتعلقة بعمل الأجانب في العراق التي يتطلب تحققها لضمان عدم مخالفة العامل الأجنبي للتشريعات الصادرة بهذا الشأن، والغاية من ذلك هو الحفاظ على أمن الدولة وسيادتها فضلا عن ذلك تحقيق نوع من التوازن بين حق الوطني والأجنبي في العمل للحد من عدم هيمنة العمالة الأجنبية على سوق العمل في العراق، فإذا حصل وخالف العامل الأجنبي لتلك الشروط التي تؤهله للعمل في العراق فسوف يتعرض إلى عقوبة الأبعاد او المسائلة القانونية وهو حق مقرر

للدولة بعد وضعها المبررات التي إذا ما تحققت وتعد سببا موجبا لاتخاذه إجراء الأبعاد او المسائلة ، وتمارس الدولة هذا الحق أي الأبعاد بطريقين، الأول عن طريق السلطات الإدارية المتمثلة في وزارة الداخلية ومن تخوله، والطريق الآخر عن طريق السلطات القضائية كعقوبة تكميلية او تبعية، كما تناولت الدراسة الإجراءات المتبعة بهذا الصدد فضلا عن الآثار المترتبة على أن العرف الدولي يتجه نحو الاعتراف للأجنبي بالحق في العمل على الإقليم الوطني باعتباره عضوا فعليا في الجماعة الوطنية وقد يكون بحاجه إلى مورد رزق مما يقتضي الترخيص له بالعمل، ونتيجة للأعداد الكبيرة من الأجانب التي تغدو من اجل الكسب المشروع خصيصا إلى العراق فقد اعترف المشرع العراقي للأجانب بهذا الحق،غير أن هذا الاعتراف ليس مطلقا من كل قيد وإنما تولى تنظيمه بضوابط وشروط خاصة غايته في ذلك الحفاظ على سيادة الدولة وأمنها، فإذا ما فقد الأجنبي احد تلك الضوابط او الشروط فان الجزاء المترتب على ذلك هو إصدار قرار بإبعاد الأجانب سواء من قبل جهة الإدارة المختصة بذلك او عن طريق قرار قضائي لارتكابه مخالفة معينة سواء كانت هذه المخالفة ذات صبغة جزائية او إدارية.مشكلة بحث أن واقع العمالة الأجنبية الوافدة للعراق أضحى يتعارض مع توفير الحماية القانونية للوطني التي تقتضي منح الأسبقية له في العمل والحصول على فرصة عمل مع ازدياد نسبة البطالة في العراق، والذي يكون احد أسبابها ارتفاع عدد العاملين الأجانب جراء تجاوز الشروط والنسب المحددة لاشتغالهم بموجب القوانين العراقية والتعليمات الصادرة ذات الصلة بالموضوع الأمر الذي يقتضي تكثيف الجهود والقيام بإجراءات التفتيش من اجل إبعاد العمالة الأجنبية الوافدة التي يكون تواجدها في العراق مخالفا لنصوص التشريعات ذات الصلة. [١]

١-الإجراءات الوقائية .

أ- يقع على عاتق الجهات المختصة من وزارة الداخلية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية فضلاً عن الجهات المعنية بالاستقدام من مؤسسات ومكاتب وشركات ووكالات ضرورة وضع الحلول الناجعة للتخلص مما يمكن إن يتعرض له الأمن الوطني من خطر .

---

[١] . جابر إبراهيم الراوي ، مبادئ القانون الدولي الخاص ، الموطن ومركز الأجانب وأحكامهما في القانون العراقي والمقارن الطبعة الثانية، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٧٦ .
للمزيد ينظر في حمد إبراهيم مصيلحي، إبعاد الأجانب في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة، بحث منشور في مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد ١٧، العدد ٢ .

ب- رفع تكاليف الاستعانة بخدمات العمالة الوافدة والاستقدام بشكل تدريجي عن طريق النص في التشريع على زيادة رسوم الاستقدام، أو التأشيرات أو رخص العمل والموافقات أو تجديدها .

ج- تطبيق سياسة فرض رسوم وسياسة الحد الأدنى للأجر، مما يعني تكاليف إضافية يتحملها صاحب العمل وبالتالي تتساوى تكاليف العمالة الوافدة إلى حد ما مع تكاليف العمالة الوطنية العراقية يمكن أن يحد من زيادة الوافدين.

د- يتحتم على الحكومة بالعمل على تشجيع القطاع الخاص على الاستعانة بالعمالة الوطنية العراقية، من خلال المكافآت والحوافز فضلاً عن الإعانات الحكومية للشركات والمؤسسات الخاصة التي تعمل على تدريب العمالة العراقية، وبذلك يتطلب من الجهات المختصة تبني مبدأ الوقاية من المخاطر بدلاً من انتظارها وهذا بحد ذاته عامل مشجع للاستغناء من دخول العمالة.

هـ- يمكن الحد من العمالة الوافدة وذلك برفع تكلفة المعيشة للعمالة الوافدة في العراق ويمكن استخدام هذه الوسيلة للحد من الاستخدام الكبير لها، وكما ذكرنا سابقا بأن الدولة تتحمل تكاليف يمكن أن يكون صاحب العمل معفي منها مثل تكاليف الكهرباء والماء والأمن وغيرها من الخدمات المشابهة لها، وتتحمل هذه التكاليف على شكل ضرائب ورسوم بناء على عدد العاملين لديه الأمر الذي يؤدي به إلى التفكير في اتخاذ تدابير يخفف بها من تكلفته أو يحملها للمستخدمين المستفيدين من خدماته إي باقي أفراد المجتمع .

ذ- لتنظيم استقدام العمالة الوافدة والحد من مخاطرها لابد من وضع إستراتيجية واضحة للعمل في القطاع الخاص لتشغيل نسبة معينة من مواطني الدولة مع مراعاة تحسين أجورهم مقارنة بنظرائهم من العمالة الوافدة .

ز- توطين الوظائف وتفضيل العمالة العراقية ، ويقصد بتوطين التوظيف أو إحلال الموظف المواطن مكان الموظف الوافد ، والتوطين هو تأهيل المواطن للقيام بمهام وظيفية معينة كانت مستندة أعمالها إلى كفاءات غير وطنية ، بشرط أن تكتمل جميع العناصر لأداء العمل في المواطن

٢- الإجراءات العلاجية .

أ- إن توفير خدمة نوعية وتحسين إنتاجية العمل ورفع مستوى خطط التنمية من جهة، والحد من استقدام العمالة الوافدة أو تلافي مخاطرها من جهة أخرى، لابد لتحقيقه من اتخاذ عدة إجراءات للمحافظة على الأمن الوطني ، ومن هذه الإجراءات لابد أن تتوافر في العامل العراقي المهارة والكفاءة والقدرة على أداء العمل وهذه المهارة لا تتوافر إلا بزيادة مقدرات العامل العراقي، وذلك عن طريق التدريب والتأهيل بإنشاء المراكز المهنية والمعاهد الفنية والتقنية ومؤسسات التدريب أن المشرع العراقي أعتمد على أسلوب العقاب المالي بالإضافة إلى العقوبات السالبة للحرية ،وفعل حسناً وذلك لخطورة الوضع، فضلاً عن هذه العقوبات، فمن الأجدر بالمشرع العراقي النص على سحب رخصة العمل بأثر رجعي تطبيقاً لنظرية سحب القرارات الإدارية لصدورها بناء على المعلومات والمستندات غير الصحيحة التي تقدم بها العامل للحصول على الترخيص، كما يمكن تعليق الرخصة لحين البت في الأمر في حالة مخالفة المنصوص عليها قانوناً . [١]

الاستنتاجات والتوصيات .

١- احتلت العمالة الوافدة أغلبية فرص العمل المتوافرة في العراق خاصة بعد الانفتاح الذي شهده العراق بعد سنة ٢٠٠٣ واستعانة أصحاب العمل بهم بشكل كبير لقدراتهم ومهاراتهم العالية فضلاً عن انخفاض أو رخص أجورهم .

٢- أن تدفق العمالة الوافدة وبأعداد كبيرة وغير مخطط لها تؤدي إلى زيادة الضغط على السلع والخدمات، وهذا ما يؤدي إلى تحمل ميزانية الدولة أعباء كبيرة، فضلاً عن ذلك أن وجود العمالة الوافدة وزيادتها عن الاحتياج الفعلي، هو سبب من أسباب توجه بعض تلك العمالة التي قدمت للعمل لأغراض أخرى وهو تحصيل المال عن طريق الجريمة والإخلال بالأمن. وهدا يؤثر على الأمن القومي العراقي .

٣- أمن وسلامة الدولة مقصد من أهم المقاصد التي تسعى الدول إلى تحقيقها، وأن وجود العمالة الوافدة وخاصة الخطرة منها على الأمن المجتمعي والاقتصادي تؤدي إلى منافسة العمالة الوطنية وهذا بدوره يؤدي إلى تزايد نسبة الجريمة والتي تسعى الدول جاهدة إلى التخلص منها

[١] . وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية. (٢٠٢٠). تقرير حول العمالة الأجنبية في العراق.

حفاظا على الأمن القومي العراقي .أن التحويلات النقدية للعمالة الوافدة تحتل نسبة كبيرة من العملات الصعبة والتي تشكل خطراً اقتصادياً كبيراً على الاقتصاد العراقي الوطني لما تؤدي تلك التحويلات من هروب العملة الصعبة واستنزاف الموارد المالية لتصب اقتصاديات دول أخرى .

٥- الغالبية العظمى من العمالة الأجنبية يحملون الجنسية البنغلادشية ، وهناك نسبة كبيرة من العمالة الأجنبية يعملون في نشاط التعليم ومن ذوي الاختصاص كما بلغت أعلى نسبة للعمالة الأجنبية في العراق في محافظة بغداد وأعلى نسبة للعمالة الأجنبية كانت في الحضر .

٦- عدم توفر بيانات دقيقة وكاملة عن العمالة الوافدة وخصوصاً البيانات المتعلقة بالتحويلات النقدية إلى الخارج فضلاً عن قلة البحوث والدراسات التي تتناول موضوع العمالة الأجنبية ، إضافة إلى أن المنظمات الدولية المعنية بموضوع العمل والعمالة لم تتطرق في تقاريرها إلى هذا الموضوع

٧- لم تظهر نتائج مسح القوى العاملة والذي نُفِذَ من قبل الجهاز المركزي للإحصاء بيانات حقيقية وواقعية عن العمالة الأجنبية في العراق كون مسح القوى العاملة لم يكن مسحا أسريا شاملا وان هناك عمال غير مسجلين رسميا يعيشون في مخيمات اللاجئين ومواقع البناء والمتاجر وأماكن سكن غير نظامية، ولم تكن هناك استجابة شاملة للمؤسسات الكبيرة والمتوسطة في مسح سوق العمل في القطاع الخاص الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء ما يعني أن أعداد العاملين الأجانب وفق نتائج المسح غير دقيقة على الرغم أن هناك أعداد كثيرة من العاملين الأجانب دخلوا بصفة غير نظامية ويعملون في القطاع الخاص.

٨- تمثل الرقابة على العمالة الوافدة واستقدامها وأماكن تواجدها أهمية كبرى تتجسد في ضمان عدم وجود عمالة مخالفة للقوانين وشروط الاستقدام، الأمر الذي يستدعي إناطة مهمة الرقابة بجهة على مستوى امني كبير .

الخاتمة .

تعتبر العمالة الأجنبية في العراق قضية مهمة وتحظى باهتمام كبير من قبل الحكومة والشعب العراقي. حيث أن العمالة الأجنبية تؤثر بشكل كبير على الأمن القومي للعراق، وتحدياتها تؤثر على استقرار البلاد. في هذا البحث، قمنا بدراسة العمالة الأجنبية في العراق وأثرها على الأمن

القومي، وكذلك قمنا بتحليل التحديات والحلول التي يمكن أن تساعد في حل هذه القضية. نأمل أن يكون هذا البحث مفيدًا في حل هذه القضية .

المصادر .

١. أنوار محمد هادي : الضوابط القانونية للعمالة الأجنبية في القطاع النفطي ، مجلة الدراسات القانونية التطبيقية ، كلية القانون ، جامعة البصرة ، المجلد ٢ ، العدد ٢ .

٢. جابر إبراهيم الراوي ، مبادئ القانون الدولي الخاص ، الموطن ومركز الأجانب وأحكامهما في القانون العراقي والمقارن الطبعة الثانية، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٧٦ .

٣. جامعة بغداد، (٢٠١٩) ، دراسة حول أثر العمالة الأجنبية على الأمن القومي في العراق .

٤. حسن الشامي : الأمن القومي : المفهوم والأنواع والاستراتيجيات والتهديدات ، مقال منشور ، صحيفة الحوار المتمدن الالكترونية ، العدد ٧٥١٨ ، ٢٠٢٣/٢/١٠

٥. حمد إبراهيم مصيلحي، إبعاد الأجانب في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة، بحث منشور في مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد ١٧، العدد ٢ .

٦. سعد عبيد علوان و رياض فاضل محمد : الأمن الوطني : دراسة نظرية في الأبعاد والأهداف والمرتكزات ، مجلة المعهد ، العدد ١٥ ، ٢٠٢٣ .

٧. سلام منعم مشعل ، التنظيم القانوني لعمل العمال الأجانب في ضوء قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ .

٨. علياء إسماعيل عبيد و منتهى زهير محسن : العمالة الأجنبية في العراق : الآثار والتحديات والإجراءات الوقائية ، وزارة التخطيط ، دائرة التنمية البشرية ، دائرة السياسيات الاقتصادية والمالية ، بحث منشور .

٩. نبيل جعفر عبد الرضا ، العمالة الأجنبية في العراق ، الحوار المتمدن ، العدد ٦٠٧٦ ، ٢٠١٧ .

١٠. وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية. (٢٠٢٠). تقرير حول العمالة الأجنبية في العراق.